

Distr.: General
27 July 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 73 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

مكافحة التعصب والقولبة السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص بسبب دينهم أو معتقدتهم

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 225/77 الذي أهابت فيه الجمعية بالدول أن تتخذ إجراءات لمكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص القائمين على أساس الدين أو المعتقد. ويسلط التقرير الضوء على العديد من الجهود والتدابير المتخذة في هذا الصدد خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 15 تموز/يوليه 2023، مع ملاحظة أن الأفراد والطوائف في جميع أنحاء العالم لا يزالون يواجهون التعصب والتمييز والعنف على أساس الدين أو المعتقد. ولا يزال خطاب الكراهية، سواء عبر الإنترنت أو خارجه، يوجج العنف ضد أفراد المجتمع الضعفاء، بما في ذلك الأقليات الدينية أو العرقية. وفي ذلك الصدد، كرر الأمين العام دعوته إلى بذل المزيد من الجهد لدعم الضحايا ودراسة الظروف التي تدفع إلى التعصب والكراهية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/150

280823 220823 23-14645 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - في عام 2011، دعت الجمعية العامة، في قرارها 167/66، ومجلس حقوق الإنسان، في قراره 18/16، الدول إلى اتخاذ عدد من الإجراءات لمكافحة التعصب والقوالب النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريرض على العنف وممارسته ضد الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد⁽¹⁾. وشملت الإجراءات المقترحة تدابير تكميلية يتعين اتخاذها على الصعيد الوطني في مجالات القانون والسياسة والممارسة.
- 2 - ويقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 225/77، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والسبعين تقريرا يتضمن معلومات مقدمة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن الخطوات التي اتخذتها الدول لمكافحة التعصب والقوالب النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريرض على العنف وممارسته ضد الأشخاص، على أساس الدين أو المعتقد.
- 3 - ويستند التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 15 تموز/يوليه 2023، إلى مساهمات وردت من ثماني دول ردا على مذكرة شفوية أرسلتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، وردت ردود على دعوة ذات صلة لتقديم مدخلات مؤرخة 17 شباط/فبراير 2023 من مؤسستين وطنيتين لحقوق الإنسان، و 10 منظمات من منظمات المجتمع المدني، و 10 كيانات تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الوجود الميداني، وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويبرز الفرع الثاني من التقرير الخطوات المتخذة لتنفيذ الإجراءات المبينة في الفقرات 7 إلى 10 من قرار الجمعية العامة 225/77 ويعرض الفرع الثالث الاستنتاجات والملاحظات في ذلك السياق.

ثانيا - الخطوات المتخذة لمكافحة التعصب والقوالب النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريرض على العنف وممارسته ضد الأشخاص، على أساس الدين أو المعتقد

- 4 - يسلط هذا الفرع الضوء على المعلومات التي تلقتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أذربيجان وأستراليا وإكوادور وإيطاليا والجمهورية الدومينيكية وغيانا والمكسيك والمملكة العربية السعودية، وكذلك من المؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان في بوروندي وهنغاريا⁽²⁾. ويتضمن أيضا المعلومات الواردة من منظمات المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الإجراءات الأربعة عشر المبينة في الفقرات 7 إلى 10 من قرار الجمعية العامة 225/77.

(1) تتاح القرارات السنوية لمجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة فضلا عن التقارير ذات الصلة من الرابط <https://www.ohchr.org/en/minorities/combating-intolerance-against-persons-based-religion-or-belief>

(2) تتاح النصوص الأصلية للتقارير المقدمة من الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي أرسلت بعد الموعد النهائي، للرجوع إليها على الرابط <https://adsdatabase.ohchr.org/SitePages/Anti-discrimination%20database.aspx> (وقد جرى فرزها حسب فئة الوثيقة و "المستوى الوطني" و "مساهمات الدول").

ألف - تشجيع إنشاء شبكات تعاونية لبناء التفاهم المتبادل وتعزيز الحوار وإلهام العمل البناء نحو تحقيق أهداف مشتركة في مجال السياسات والسعي إلى تحقيق نتائج ملموسة⁽³⁾

5 - أشارت المكسيك إلى أن معهدا الوطني للأنتروبولوجيا والتاريخ يقدم دورة دراسية سنوية للحصول على دبلوم في تاريخ الأديان وأنتروبولوجيا الأديان تهدف إلى توفير عناصر نظرية ومنهجية لفهم الظاهرة الدينية من منظور يتيح اتباع نهج إزاء النظم الدينية دون تحيزات أو قوالب نمطية سلبية. ودورة الدبلوم مجانية وتُدْرَس من قبل أكاديميين متخصصين في الأديان المختلفة وممارسي تلك الأديان⁽⁴⁾. وينظم المعهد الوطني للأنتروبولوجيا والتاريخ أيضا مرتين في السنة ندوات أو مؤتمرات وطنية ودولية، تسعى إلى إيجاد مساحات للحوار بشأن المشاكل الرئيسية التي ينطوي عليها تحليل الأديان وتحولاتها في المكسيك.

6 - وأشارت المنظمة غير الحكومية "المادة 19" إلى التعاون مع شركائها المحليين جمعية "الأخوات في الإسلام" ومنظمة "كوميونيتي مسلم يونيفرسال ماليزيا" لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن دعم الحق في حرية الدين أو المعتقد ومكافحة خطاب الكراهية بين أصحاب المصلحة من مختلف البلدان، مع التركيز على البلدات ذات الأغلبية المسلمة. وشملت اجتماعات الخبراء مع الطوائف والمجموعات والأفراد المتضررين في ماليزيا، فضلا عن منتدى عام في كانون الأول/ديسمبر 2022 تضمن مناقشات بشأن كيفية تفعيل إطار الأمم المتحدة لمعالجة التعصب الديني، بما في ذلك قرار مجلس حقوق الإنسان 18/16 وخطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف (A/HRC/22/17/Add.4، التذييل). وعلاوة على ذلك، نشرت المادة 19 وعبادة بنيامين ب. فيرينتس لحقوق الإنسان ومنع الغطاء في كلية كاردوزو للقانون في شباط/فبراير 2023 إطارا لتقييم التنفيذ، يوفر مجموعة من المؤشرات لتسهيل التقييم الذاتي من قبل الدول وتشجيع أصحاب المصلحة الآخرين على تحليل أفضل السبل لتنفيذ خطة العمل الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان 18/16⁽⁵⁾.

باء - إنشاء آليات داخل الحكومات لتحديد مجالات التوتر المحتملة بين أفراد الطوائف الدينية المختلفة ومعالجتها والمساعدة على منع نشوب النزاعات وعلى الوساطة⁽⁶⁾

7 - أشارت غيانا إلى أن لجنتها للعلاقات الإثنية تؤدي عملا لتعزيز الوئام والعلاقات الطيبة، والقضاء على جميع أشكال التمييز، وتشجيع احترام التنوع الديني والثقافي وغيره من أشكال التنوع في مجتمع تعددي (المادة 212 دال من الدستور). وإضافة إلى ذلك، في عام 2021، قامت وزارة الخدمات الإنسانية والخدمات الاجتماعية بإضفاء الطابع الرسمي على مبادرة شبكة الدعم والشفاء التابعة لها. وتهدف هذه الشراكة بين الوزارة وما يقرب من 30 من قادة الطوائف الدينية في غيانا إلى تعزيز التعاون بين الأديان، وزيادة التسامح ومعالجة التفاوتات الاجتماعية داخل المجتمعات. وعلاوة على ذلك، أشارت غيانا إلى أن الجماعات الدينية

(3) انظر قرار الجمعية العامة 77/225، الفقرة 7 (أ)، التي تورد، كأمثلة، مشاريع تقديم الخدمات في مجالات التعليم والصحة ومنع نشوب النزاعات والعمالة والإدماج والتثقيف عن طريق وسائل الإعلام.

(4) انظر الرابط <https://www.enah.edu.mx/index.php/religiones>

(5) انظر الرابط <https://www.article19.org/wp-content/uploads/2023/04/REPORT-23.2.23.pdf>

(6) قرار الجمعية العامة 77/225، الفقرة 7 (ب).

التي تسعى إلى دخول قرية من قرى السكان الأصليين بغرض التبشير يتعين عليها الحصول على إذن من مجلس قرى الهنود الأمريكيين عملاً بقانون الهنود الأمريكيين لعام 2006.

8 - وأشارت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى استمرار عملها مع حكومة العراق لتقديم المساعدة التقنية واستعراض مشروع تشريع لتعزيز التماسك الاجتماعي ودعم جهود الحكومة لمكافحة خطاب الكراهية. وأشارت اللجنة العليا لمكافحة خطاب الكراهية في مكتب رئيس وزراء العراق إلى أنها تعمل على وضع استراتيجية لمواجهة خطاب الكراهية في البلد. وعلاوة على ذلك، في 27 كانون الأول/ديسمبر 2022، وافق مجلس الوزراء على مرسوم قانوني للاعتراف رسمياً بحقوق الأيزيديين في الأراضي في سنجار، ومنح ملكية الأراضي وحقوق الملكية في 11 بلدة جماعية (مجمعات) في قضاء سنجار تم تخصيصها للأقلية الأيزيدية في عام 1975 ولكن لم يتم إضفاء الطابع الرسمي عليها. وفي بداية عام 2023 بدأت حكومة العراق أيضاً في توزيع مدفوعات على الناجيات اللواتي يستحقن الحصول على تعويض بموجب قانون الناجيات الأيزيديات. وتلقى ما مجموعه 24 ناجياً (21 امرأة وثلاثة رجال، جميعهم من الأيزيديين) أول قسط من أقساطهم المالية المنتظمة في 1 آذار/مارس 2023، وسيحصل كل ناج على 7 ملايين دينار عراقي (حوالي 5 000 دولار).

جيم - تدريب الموظفين الحكوميين على استراتيجيات فعالة للتوعية⁽⁷⁾

9 - أشارت أذربيجان إلى أنها نظمت عدة دورات تدريبية، بما في ذلك التدريب الإلزامي في أكاديمية العدالة للمرشحين الذين نجحوا في المنافسة على التعيين في الجهاز القضائي، فضلاً عن دورة تدريبية أولية للمرشحين لمناصب القضاة وموظفي مركز الخبرة القانونية والمبادرات التشريعية التابع لوزارة العدل. وإضافة إلى ذلك، يتبع الموظفون الجدد في الدائرة الطبية منهجاً للتعليم عن بعد بشأن حظر التمييز على أسس مثل الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الانتماء إلى أقلية قومية أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر.

10 - وأشار المؤتمر اليهودي العالمي إلى أنه، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والبعثتين الدائميتين لألمانيا وفرنسا لدى اليونسكو، والممثل الدائم للاتحاد الأوروبي لدى اليونسكو، والطائفة اليهودية الفرنسية، ومؤسسة النصب التذكاري لمحرقه اليهود، نظم دورة تدريبية بشأن مكافحة معاداة السامية وإحياء ذكرى محرقة اليهود لدبلوماسيين رفيعي المستوى لدى اليونسكو في كانون الثاني/يناير 2023. وأعرب الدبلوماسيون الحاضرون عن رغبتهم في زيادة التعاون مع المنظمين ووضع استراتيجياتهم الخاصة لمكافحة معاداة السامية. وفي شباط/فبراير 2023، عقد المؤتمر اليهودي العالمي دورته التدريبية الثالثة للدبلوماسيين بشأن إحياء ذكرى محرقة اليهود في Maison d'Izieu، وهو دار أيتام يهودية سابقة للأطفال في فرنسا كان قد احتُجز فيها 44 طفلاً ثم تم ترحيلهم إلى أوشفيتز بيركيناو في نيسان/أبريل 1944. وتضمن الحدث، الذي اشتركت في تنظيمه البعثات الدائمة لإسرائيل وألمانيا وفرنسا والوفد الدائم للاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة في جنيف، عرضاً قدمه أحد الناجين من المحرقة كان قد أمضى بعض الوقت في الموقع عندما كان صبياً صغيراً، وعرضاً تقييفياً عن أشكال معاداة السامية المعاصرة وأساليب الوقاية والتتقيف المستخدمة في Maison d'Izieu.

(7) المرجع نفسه، الفقرة 7 (ج).

دال - تشجيع الجهود التي يبذلها القادة لمناقشة أسباب التمييز داخل مجتمعاتهم المحلية ووضع استراتيجيات لمواجهة تلك الأسباب⁽⁸⁾

11 - أشارت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى أنه منذ كانون الأول/ديسمبر 2022، ومن خلال أكاديمية غاندي كينغ العالمية، قامت منظمة الأديان من أجل السلام، وجامعة السلام، ومعهد الولايات المتحدة للسلام، وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بتيسير سلسلة من المحادثات الشهرية بشأن الأديان والمعتقدات وحقوق الإنسان لعامة الناس⁽⁹⁾. وقد أوجدت هذه السلسلة مجموعة من الممارسين والتعلم بين الأقران بهدف تعزيز عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، دون تمييز على أي أساس. وشملت حدثاً موازياً خلال الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة، في آذار/مارس 2023، أكد فيه المطران منيب يونان، الرئيس الفخري لمنظمة الأديان من أجل السلام، أنه يجب على القادة الدينيين وضع منهج مشترك يتيح فهماً شاملاً لأوجه التشابه والاختلاف في تعاليم كل دين بشأن المساواة بين الجنسين والعدالة بين الجنسين، من أجل تعزيز المعرفة بين الأديان والثقافات بالمساواة بين الجنسين⁽¹⁰⁾.

12 - وأشار مكتب منع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية إلى عمله المتواصل مع القيادات الدينية لدعم تنفيذ خطة عمل القيادات والجهات الفاعلة الدينية لمنع التحريض على العنف المحتمل أن يؤدي إلى جرائم وحشية، (خطة عمل فاس)⁽¹¹⁾. وفي تموز/يوليه 2022، عقد المكتب بالاشتراك مع المغرب حدثاً رفيع المستوى في فاس للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لخطة عمل فاس وتقييم تنفيذها. كما واصلت المستشارية الخاصة للأمن العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية ومكتبها التوعية بأخطار خطاب الكراهية. فعلى سبيل المثال، في 6 نيسان/أبريل 2023، أطلع المستشار الخاص لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على أهمية معالجة خطاب الكراهية وكذلك إنكار محرقة اليهود والإبادة الجماعية خلال جلسة مفتوحة بشأن منع أيديولوجية الكراهية والإبادة الجماعية وجرائم الكراهية في أفريقيا.

هاء - المجاهرة برفض التعصب، بما فيه الدعوة إلى الكراهية الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف⁽¹²⁾

13 - واصل المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية⁽¹³⁾، بما في ذلك من خلال العمل مع أصحاب المصلحة

(8) المرجع نفسه، الفقرة 7 (د).

(9) انظر الرابط <https://www.usip.org/academy/catalog/religions-beliefs-and-human-rights-faith-rights-approach>

(10) انظر الرابط <https://www.rfp.org/religions-for-peace-and-partners-hosted-working-multi-religiously-for-gender-equality-reassessing-the-role-of-education-and-knowledge-in-the-digital-age-during-csw67>

(11) انظر الرابط https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/publications-and-resources/Plan_of_Action_Religious-rev5.pdf

(12) قرار الجمعية العامة 77/225، الفقرة 7 (ه).

(13) انظر الرابط <https://www.un.org/en/genocideprevention/hate-speech-strategy.shtml>

المعنيين ومن خلال وضع السياسات. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2022، أطلق المكتب خطة العمل لمكافحة خطاب الكراهية من خلال المشاركة في الرياضة: خطة اللعبة⁽¹⁴⁾، التي تتبع من شراكة مع الفريق العامل المعني بالرياضة التابع للجنة العالمية للقضاء على الكراهية. ولا تركز خطة العمل على التصدي للتحريض على العنف والكراهية على أساس الدين أو المعتقد فحسب، بل تركز أيضا على الإجراءات الإيجابية التي يمكن للأفراد وممثلي الرياضة اتخاذها لمكافحتها. وخطة العمل أطلقها رسميا الأمين العام بمناسبة اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة. وعُقدت أول قمة إقليمية لمتابعة استخدام خطة العمل للإجراءات المحلية لمكافحة خطاب الكراهية في ليفربول، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في 25 نيسان/أبريل 2023، واستضافها نادي ليفربول لكرة القدم. وفي نيسان/أبريل 2023، عقد المكتب، مع المؤتمر اليهودي العالمي، مائدة مستديرة لشركات التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي الأصغر للمشاركة في خطة العمل وتنفيذها. ويستند ذلك إلى اجتماعات المائدة المستديرة السنوية التي نظمتها المكتب مع شركات ووسائل التواصل الاجتماعي الأكبر منذ عام 2020.

14 - وعملت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، مع منصات شتى لوسائل التواصل الاجتماعي لتصعيد جهود هذه الوسائل للوفاء بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان بموجب المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وتعاونت المفوضية مع منصات ووسائل التواصل الاجتماعي بهدف توفير حماية أفضل للمدافعين عن حقوق الإنسان والتصدي للمحتوى الذي قد يشكل تحريضا على العداوة أو التمييز أو العنف. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أرسل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان رسالة مفتوحة إلى الرئيس التنفيذي لتويتر، أكد فيها أن حرية التعبير تتوقف عند الكراهية التي تحرض على التمييز أو العداوة أو العنف. وعلاوة على ذلك، شدد المفوض السامي على أن سياسات إدارة المحتوى في تويتر ينبغي أن تستمر في منع مثل هذه الكراهية على المنصة وأنه يجب بذل كل جهد ممكن لإزالة هذا المحتوى على الفور⁽¹⁵⁾.

15 - وفي أيلول/سبتمبر 2022، أطلقت اليونسكو حوارا عالميا بين أصحاب مصلحة متعددين بشأن تنظيم المنصات الرقمية لحماية حرية التعبير والوصول إلى المعلومات أثناء التعامل مع خطاب الكراهية عبر الإنترنت. وفي شباط/فبراير 2023، عقدت اليونسكو المؤتمر العالمي "الإنترنت من أجل الثقة"، وهو منتدى رئيسي جمع أكثر من 4 000 مشاركا من 138 جنسية لمناقشة وضع مبادئ توجيهية لتنظيم المنصات الرقمية⁽¹⁶⁾. ومنذ بداية هذه المبادرة، أكدت اليونسكو على الحاجة إلى ضمان مشاركة جماعة أصحاب المصلحة المتعددين في أي عملية تنظيمية والحاجة إلى نهج قائم على الحقوق وإدارة المخاطر لتنظيم المنصات الرقمية. وتلقت اليونسكو أكثر من 4 000 تعليق وواصلت المشاورات بهدف إطلاق الوثيقة النهائية في الربع الأخير من عام 2023.

16 - وأشارت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تقريرها إلى أن موضوع خطاب الكراهية عبر الإنترنت ضد الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد قد نوقش في الكثير من جلسات منتدى حوكمة

(14) انظر الرابط <https://www.un.org/en/genocideprevention/countering-through-sports.shtml>.

(15) انظر الرابط https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/press/2022-11-05/22-11-05_Letter_HC_to_Mr_Elon_Musk.pdf.

(16) نسخة مسودة 27 نيسان/أبريل 2023 متاحة على الرابط <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000384031>.

الإنترنت التي عُقدت في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2022. وأضافت الإدارة أن مسألة حرية التعبير فيما يتعلق بالدين، فضلا عن محاولات التعبير عن آراء انتقادية بشأن الدين لا تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف، أصبحت مسيسة إلى حد كبير، مما أدى إلى هجمات وتهديدات سواء عبر الإنترنت أو خارجه. وأشارت بلدان كثيرة إلى جرائم مدرجة في قوانين العقوبات العامة، والقوانين المنظمة للإنترنت، بما في ذلك قوانين مسؤوليات الوسطاء، فضلا عن القوانين المتعلقة بالتحريض على الفتنة والقوانين التي تتناول الأمن القومي والإرهاب. وأبرزت الإدارة أن تنوع اللغات والثقافات أدى إلى أن يكون خطاب الكراهية في كثير من الأحيان قضية محلية، مما يجعل من الصعب وضع معايير لخطاب الكراهية ضد الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد.

واو - اعتماد تدابير لتجريم التحريض على العنف الوشيك القائم على أساس الدين أو المعتقد⁽¹⁷⁾

17 - في نيسان/أبريل 2023، شددت المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد على أن الأحكام القانونية التي تتناول التحريض يجب أن تتماشى مع المادتين 19 و 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وأن تأخذ في الاعتبار التوجيهات المنصوص عليها في خطة عمل الرباط. وعلاوة على ذلك، أشارت إلى أن إطار السياسات لمكافحة التعصب الديني والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد، المبين في قرار مجلس حقوق الإنسان 18/16 وخطة عمله للمتابعة في عملية اسطنبول، من شأنه أيضا أن يثري القوانين والسياسات الوطنية في هذا المجال إلى حد كبير وأن يجعلها متماشية مع المعايير الدولية⁽¹⁸⁾.

18 - وفي آب/أغسطس 2022، أشار الأمين العام إلى أنه ريثما يتم إلغاء عقوبة الإعدام، يجب على الدول أن تقصر فرضها على "أشد الجرائم خطورة"، أي، وفقا للجنة المعنية بحقوق الإنسان⁽¹⁹⁾، الجرائم البالغة الخطورة التي يتعلق فيها الأمر بالقتل المتعمد، وأبرز أنه لا ينبغي أبدا فرض عقوبة الإعدام كعقوبة على السلوك غير العنيف مثل الردة والتجديف (A/77/274، الفقرة 61). وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2022، أعربت الجمعية العامة عن بالغ قلقها إزاء الأعمال التي يمكن أن تصل إلى حد حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا التي تُرتكب ضد أشخاص يمارسون حقهم في التجمع السلمي وحرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير وضد المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع مناطق العالم (القرار 218/77، الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة).

19 - وفي 9 أيار/مايو 2023، أدان بشدة 17 من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عدة عمليات إعدام في جمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك إعدام رجلين بتهمة التجديف وإهانة الإسلام والنبي والترويج للإلحاد⁽²⁰⁾. وشددوا على أنه لا ينبغي أبدا تجريم التعبير - بما في ذلك انتقاد الزعماء الدينيين

(17) قرار الجمعية العامة 77/225، الفقرة 7 (و).

(18) انظر الرابط - <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/religion/SR-FORB-CV-Tajikistan-EOM-Statement.docx>

(19) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام 36، CCPR/C/GC/36، الفقرة 35.

(20) انظر الرابط - <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/05/iran-un-experts-condemn-recent-executions-urge-moratorium-death-penalty>. وانظر أيضا CCPR/C/GC/34، الفقرة 48.

أو التعليق على مذهب ديني أو مبادئ عقائدية الذي لا يشكل دعوة إلى الكراهية أو التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف، ناهيك عن أن يؤدي إلى عمليات إعدام تجيزها الدولة.

20 - ولاحظت المنظمة غير الحكومية "حملة اليوبيل" أن 10 دول أبقّت على عقوبة الإعدام إما للردة أو التجديف وأن تشريعات دولتين تعتبر انتقاد الإسلام أو التشكيك فيه ردة⁽²¹⁾. وأشارت حملة اليوبيل أيضا إلى أحكام الإعدام الصادرة بحق الرجلين المذكورين أعلاه المتهمين بالتجديف في جمهورية إيران الإسلامية، وكذلك إلى قضية صحفي حكم عليه في المملكة العربية السعودية بالسجن لمدة 15 عاما بزعم قيامه بوضع منشورات تجديف على حسابات مجهولة على وسائل التواصل الاجتماعي.

21 - وأشارت المنظمة غير الحكومية "تنسيقية الجمعيات والأفراد من أجل حرية الضمير" إلى حالات قتل وتحريض على العنف ضد الأحمديين في عدة بلدان، فضلا عن اضطهاد المنشقين الدينيين أو أفراد الأقليات الدينية أو المتحولين عن دينهم من خلال قوانين تمييزية. وأوصت بإلغاء جميع قوانين مكافحة التجديف وضمان امتثال القوانين والسياسات والممارسات المحلية للمواد 2 و 18 و 19 و 20 و 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإدماج الإرشادات الواردة في خطة عمل الرباط.

22 - وسلط مركز المساعدة القانونية والتسوية - المملكة المتحدة، وهو منظمة غير حكومية، الضوء على المخاوف التي أعربت عنها لجنة حقوق الإنسان في باكستان ضد قانون (تعديل) القوانين الجنائية المقترح لعام 2023، والذي من شأنه أن يزيد العقوبة على استخدام ملاحظات مهينة ضد الأشخاص المقدسين، مشيرا إلى أنه من المحتمل أن يتم استخدام التعديلات كسلاح بشكل غير متناسب ضد الأقليات والطوائف الدينية، مما يؤدي إلى صدور تقارير معلومات أولية كاذبة، والتحرش، والاضطهاد⁽²²⁾. وفي 31 آذار/مارس 2023، أرسل أربعة مقررین خاصين رسالة إلى باكستان بشأن تزايد حوادث التحريض على العنف ضد الأقلية الدينية الأحمديّة، بما في ذلك خطاب ألقاه رجل دين كبير في البنجاب يزعم أنه حرض على العنف الجسدي ضد النساء الحوامل الأحمديات وأكد أن قطع الرأس هو عقاب التجديف⁽²³⁾.

زاي - مكافحة تشويه سمعة الأشخاص والقولبة الدينية السلبية لهم والتحريض على الكراهية الدينية وذلك بوسائل منها التثقيف والتوعية⁽²⁴⁾

23 - في 6 آذار/مارس 2023، ذكر أربعة مقررین خاصين والمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية أن حوادث التعصب الديني الأخيرة في مختلف البلدان بجميع أنحاء العالم كانت تذكيرا بالحاجة إلى احترام معايير حقوق الإنسان بشكل كلي⁽²⁵⁾. وشددوا على أن زيادة الوعي والتثقيف بشأن الطابع غير

(21) انظر الرابط <https://jubileecampaign.org/wp-content/uploads/2022/12/UNGA-Resolution-Proposal.pdf>.

(22) انظر الرابط <https://hrcep-web.org/hrcepweb/amendments-to-blasphemy-laws-create-further-room-for-persecution/> وانظر أيضا الرابط <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=27980>.

(23) انظر الرابط <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=27923>.

(24) قرار الجمعية العامة 77/225، الفقرة 7 (ز).

(25) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/03/use-human-rights-frameworks-promote-freedoms-religion-belief-and-expression>.

القابل للتجزئة والمترايب للمعايير الدولية لحقوق الإنسان هو استثمار هام في الوقاية. وينبغي أن تُحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف. وللزماء السياسيين والدينيين دور حاسم يجب أن يؤديه في التحدث بحزم وسرعة ضد التعصب وخطاب الكراهية. وأوضحت المعايير الدولية ذات الصلة⁽²⁶⁾ عتبة التمييز بين التحريض غير القانوني والخطاب المستهجن أخلاقياً، وهو أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى مع تضخيم خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي والعواقب الواضحة للشعبوية في خطاب الكراهية الذي يستهدف الأقليات الدينية وغيرها. وفي الوقت نفسه، أشار المقرران الخاصان والمستشارة الخاصة إلى أن استخدام قوانين مكافحة التجديف والردة يجعل الأقليات الدينية أو العرقية، ومن بينها الملحدون والمنشقون، عرضة للتمييز والعنف⁽²⁷⁾. ولا ينبغي منع النقد والتعليق على العقيدة الدينية ومبادئ الإيمان أو المعاقبة عليهما، لأن ذلك من شأنه أن يميّز لصالح دين أو أديان أو نُظم عقائدية معينة (CCPR/C/GC/34، الفقرة 48).

24 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، نشرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان والصندوق الاستئماني للمساواة في الحقوق دليلاً عملياً بشأن وضع قانون شامل لمكافحة التمييز على الصعيد الوطني، دعماً لخطتنا المشتركة (A/75/982، الفقرة 34). ويستقصي الدليل العلاقة بين قانون مكافحة التمييز من جهة وحقوق الأقليات من الجهة الأخرى، ويتضمن فصلاً عن التصدي للتمييز ضد الأقليات الدينية أو العرقية⁽²⁸⁾. ويشدد الدليل على أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يهدف إلى حماية الأشخاص والمجموعات من الأذى، ولكنه لا يوفر الحماية من الأفكار التي قد تسبب الإساءة، والأديان في حد ذاتها ليست كيانات محمية لأغراض قانون حقوق الإنسان⁽²⁹⁾. وينبغي التصدي لمظاهر التعصب والقوالب النمطية السلبية ووصم الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد بتدخلات إيجابية مثل التثقيف والتوعية ودعم الضحايا للتمكين من مكافحة الخطاب ونشر السرديات الإيجابية، بما في ذلك من خلال الحملات الإعلامية العامة ذات رسائل التنوع الإيجابية⁽³⁰⁾.

25 - وفي آذار/مارس 2023، أطلق المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية بالاشتراك مع اليونيسكو دليلاً لوضعي السياسات بشأن التصدي لخطاب الكراهية من خلال التعليم⁽³¹⁾. ويمثل هذا المنشور نتيجة مباشرة للمؤتمر العالمي لوزراء التعليم المعني بنفس الموضوع، الذي حدد توصيات رئيسية لتعزيز سياسة التعليم وتمهيد الطريق نحو استراتيجيات وقائية أكثر فعالية طويلة الأجل للتخفيف من آثار خطاب الكراهية⁽³²⁾. ويعمل الدليل كأداة مرجعية لوضعي السياسات والمعلمين في ضمان معالجة خطاب الكراهية، عبر الإنترنت وخارجه، ومكافحته بشكل فعال في التعليم ومن خلاله. ومن خلال القيام

(26) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 18/16؛ و A/HRC/22/17/Add.4، التذييل؛ و A/HRC/40/58، المرفقان الأول والثاني.

(27) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/03/historic-consensus-freedoms-religion-and-expression-risk-say-un-experts>

(28) انظر الرابط https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/2022-11-28/OHCHR_ERT_Protecting_Minority%20Rights_Practical_Guide_web.pdf، الصفحات 139-153.

(29) المرجع نفسه، ص 185.

(30) المرجع نفسه، ص 186.

(31) انظر الرابط <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000384872>

(32) انظر الرابط <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379729>

بذلك، يسعى الدليل إلى دعم حرية التعبير، من خلال نهج يراعي الفوارق بين الجنسين وقائم على حقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على تعليم المواطنة العالمية. كما أنه يعتمد على الدراية والأدوات التي استحدثتها اليونسكو والأمم المتحدة بشأن المواضيع ذات الصلة، بما في ذلك المواطنة الرقمية، فضلا عن محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية.

حاء - التسليم بأن مناقشة الأفكار على نحو صريح وببأن وفي جو يسوده الاحترام، والحوار بين الأديان والعقائد الدينية والثقافات على الصعيد المحلي والوطني والدولي، يمكن أن يكون لهما دور إيجابي في مكافحة الكراهية الدينية والتحريض والعنف الدينيين⁽³³⁾

26 - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، طُبِقَ إطار الإيمان من أجل الحقوق ومنهجية للتعليم من الأقران في حلقات عمل وحلقات دراسية شبكية يسرتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الزعماء الدينيين والمنظمات الدينية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وشركاء آخرين⁽³⁴⁾. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2022، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وأكاديمية الإيمان من أجل الحقوق أربع حلقات عمل مع الزعماء الدينيين والجهات الفاعلة الدينية في المملكة المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أطلقت أكاديمية غاندي - كينغ العالمية والمقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد والمفوضية السامية لحقوق الإنسان الدورة التدريبية عبر الإنترنت "الأديان والمعتقدات وحقوق الإنسان: نهج الإيمان من أجل الحقوق"⁽³⁵⁾ التي تناولت دور الجهات الفاعلة الدينية والعقائدية في تعزيز حقوق الإنسان وكيف يمكن أن يؤدي تقاطع الدين وحقوق الإنسان إلى تسهيل السلام المستدام. وفي شباط/فبراير 2023، نظّم نظام مالطة ذو السيادة المستقلة حلقة نقاش خلال مؤتمر ميونيخ للأمن، شجع فيها المتحدثون، بمن فيهم المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، على إشراك الزعماء الدينيين في مجال السياسة الدولية من أجل زيادة السلام والأمن في كل مكان في العالم مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان⁽³⁶⁾. وفي حزيران/يونيه 2023، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان والجامعة الأمريكية في باريس جلسات مختلطة للتعليم من الأقران مع تركيز مواضيعي على معالجة خطاب الكراهية القائم على نوع الجنس واستخدام الدين كأداة في السياسة والمساعدات الإنسانية.

27 - وفي أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر 2022، عقد المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان أسبوعا للدعوة متعدد الجهات الفاعلة ومتعدد الأنشطة لإنهاء الوعي وتحفيز الحوار بشأن التصدي لخطاب الكراهية في المنطقة. وشمل ذلك مؤتمرا إقليميا بشأن دور الزعماء الدينيين والجهات الفاعلة في مكافحة خطاب الكراهية، جمع ممثلين عن مختلف المؤسسات الدينية والمنظمات الدينية من جميع أنحاء المنطقة العربية وأشركهم في تبادل المعرفة والخبرات. كما عقد المكتب الإقليمي منتدى للشباب لمدة يومين بحث تصاعد خطاب الكراهية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

(33) قرار الجمعية العامة 225/77 الفقرة 7 (ح).

(34) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/ar/faith-for-rights>.

(35) انظر الرابط <https://www.usip.org/academy/catalog/religions-beliefs-and-human-rights-faith-rights-approach>.

(36) انظر الرابط <https://www.orderofmalta.int/press-releases/the-order-of-malta-at-the-munich-security-conference-with-a-panel-on-religion-diplomacy-and-conflict/>.

بما في ذلك الأسباب الجذرية للتعب بين الشباب، فضلا عن دورهم الرئيسي في تعزيز مجتمعات سلمية ومتنوعة وشاملة. وخلص المشاركون في الحدثين إلى أن هناك حاجة إلى زيادة الحوار بين الشباب من جميع أنحاء المنطقة بشأن الآثار الضارة لخطاب الكراهية، وشددوا على أهمية إيجاد مساحات أكثر أمانا على شبكة الإنترنت وخارجها للتصدي لخطاب الكراهية.

28 - وأفادت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أنه في كانون الأول/ديسمبر 2022، التقى الممثل السامي لتحالف الأمم المتحدة للحضارات مع آية الله العظمى علي السيستاني في النجف، العراق، وتبادلا وجهات النظر بشأن أهمية الحوار، بما يشمل نداءات آية الله العظمى المستمرة من أجل أن يسود الاحترام المتبادل والوحدة دعما للتنوع والتعايش السلمي. كما أشارت البعثة إلى أنها نظمت، في الربع الأخير من عام 2022، سلسلة من خمس موائد مستديرة لتعزيز التعايش السلمي وحماية الأقليات والعودة الآمنة للنازحين داخليا. وتحدث أكثر من 125 مشاركا من خلفيات عرقية مختلفة، من بينهم عرب وأرمن وكلدان آشوريون وأكراد فيليون وعراقيون من أصل أفريقي وصابئة مندائيون وتركمانيون وأيزيديون، عن التحديات التي يواجهونها والحلول الموصى بها. وصادفت المائدة المستديرة الأخيرة، التي عُقدت في 18 كانون الأول/ديسمبر 2022 أيضا الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية.

29 - وأفادت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا واليونيسكو وشبكة الشباب الأفريقي من أجل ثقافة السلام قد نفذت في الفترة من 12 آب/أغسطس إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 مبادرة لتعزيز المشاركة المدنية والسياسية للشباب في غابون. وعُقدت أربع مشاورات إقليمية مع الشباب وصناع الرأي المحليين، وحلقات عمل مع الإذاعات المجتمعية، بهدف التوعية والترويج للرسائل المضادة لخطاب الكراهية قبل الانتخابات في عام 2023.

طاء - ضمان عدم تمييز الموظفين العموميين ضد الأفراد على أساس الدين أو المعتقد⁽³⁷⁾

30 - أفادت أستراليا بأن قوانين مكافحة التمييز في معظم الولايات والأقاليم الأسترالية تحظر التمييز على أساس الدين؛ ومع ذلك، لا توجد حاليا حماية ضد التمييز على أساس المعتقد الديني أو النشاط الديني في القانون الاتحادي لمكافحة التمييز. ومن ثم، أعلنت الحكومة أنها ستقدم تعديلات تشريعية لمنع التمييز والتشهير على أساس العقيدة خلال الدورة الحالية للبرلمان. وتلتزم الحكومة بتغيير القانون لمنع التمييز ضد أتباع الديانات، وحماية جميع الطلاب من التمييز لأي سبب من الأسباب، وحماية المدرسين من التمييز في العمل، مع الحفاظ على حق المدارس الدينية في إعطاء الأولوية لأتباع دينهم في اختيار الموظفين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، طلب المدعي العام من لجنة إصلاح القانون الأسترالية استعراض الإعفاءات للمؤسسات التعليمية الدينية في القانون الفيدرالي لمكافحة التمييز والنظر في التغييرات التي ينبغي إدخالها على القوانين الفيدرالية لمكافحة التمييز لتعكس التزامات الحكومة بطريقة تتسق مع الالتزامات الدولية لأستراليا في مجال حقوق الإنسان. وفي كانون الثاني/يناير 2023، أصدرت اللجنة الأسترالية لإصلاح القوانين ورقة استشارية تُوجز عددا من مسودات المقترحات.

(37) قرار الجمعية العامة 225/77، الفقرة 8 (أ).

31 - وأشارت المملكة العربية السعودية إلى أن لجنة حقوق الإنسان التابعة لها نظمت ندوات وحلقات عمل ودورات تدريبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة وأجهزة إنفاذ القانون، بهدف زيادة الوعي بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ومناقشة تنفيذها. وقد نُفذ أكثر من 98 برنامجاً تدريبياً وفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة في عام 2012 بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمملكة العربية السعودية، ممثلة بهيئة حقوق الإنسان.

ياء - تعزيز قدرة أفراد جميع الطوائف الدينية على المجاهرة بدينهم والإسهام علانيةً وعلى قدم المساواة مع غيرهم في المجتمع⁽³⁸⁾

32 - أشارت الجمهورية الدومينيكية إلى أن قانونها العام للتعليم 66-97 يسمح للمدارس العامة بتقديم التعليم الديني والأخلاقي، وفقاً لأيديولوجيتها التربوية، مع احترام حرية الوجدان دائماً. وفي ذلك الصدد، وافقت وزارة التعليم منذ عام 2017 على تحمل مسؤولية تمويل 134 مدرسة إنجيلية بروتستانتية، مما يسمح لها بمواصلة تقديم دروس عن الديانة الإنجيلية البروتستانتية في الجمهورية الدومينيكية.

33 - وأفادت إكوادور بأنه وفقاً لوزارة شؤون المرأة وحقوق الإنسان، فإن سجلها لرعاية الأبرشيات رجالاً ونساء والزعماء الدينيين ووزراء العبادة يتضمن معلومات عن سلطات المنظمات الدينية في إكوادور البالغ عددها 522. وأشارت الحكومة أيضاً إلى أنه سيصدر صك معياري لتنظيم تسجيل المنظمات الدينية أو منظمات المعتقدات أو الضمير بمزيد من الدقة، بغية تبسيط العملية وتيسير التسجيل.

34 - وأشارت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بروندي إلى التنوع الديني في بروندي، حيث سجلت وزارة الداخلية والتنمية المجتمعية والسلامة العامة حتى الآن ما مجموعه 768 طائفة دينية. كما أشارت اللجنة إلى قوانين محددة تم اعتمادها لضمان التمتع الكامل بالحقوق في حرية العبادة، من بينها القانون الأخير رقم 30/1 المؤرخ 16 أيلول/سبتمبر 2022. وعلاوة على ذلك، يتضمن المنهج الدراسي الرسمي تعليماً دينياً عن الكاثوليكية أو البروتستانتية أو الإسلام، مع إتاحة الفرصة للتلاميذ المهتمين لاختيار مقرر ديني يتعلق بأحد هذه الأديان أو، بدلاً من ذلك، دورة أخلاقية.

35 - وأشارت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في هنغاريا (مكتب مفوض الحقوق الأساسية) إلى استئنافها أمام المحكمة الدستورية ضد المرسوم رقم 2014/12 (IV. 20.) الصادر من قِبَل مجلس بلدية أسوتالوم، الذي حظر نشاط المؤذن وارتداء البرقع أو النقاب أو الشادور أو البوركيني في الأماكن العامة. ووجه مفوض الحقوق الأساسية انتباه المحكمة الدستورية إلى أن حرية الضمير حق يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكرامة الإنسان، مما يتيح حرية الفرد في اختيار معتقداته الإيديولوجية. وقضت المحكمة الدستورية بأن هذا المرسوم الصادر عن مجلس بلدية أسوتالوم يتعارض مع القانون الأساسي، وبالتالي ألغته بأثر رجعي.

36 - وذكر المفوض السامي، في تحديثه العالمي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2023، أن الاستقراوات المتعمدة، مثل حوادث حرق القرآن الأخيرة، كانت تهدف إلى دق الأسافين بين الطوائف، وهو أمر خطير⁽³⁹⁾. وفي المناقشة العاجلة التي أجراها المجلس في 11 تموز/يوليه 2023، أشار

(38) قرار الجمعية العامة 225/77، الفقرة 8 (ب).

(39) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/ar/statements-and-speeches/2023/03/global-update-high-commissioner-outlines-concerns-over-40-countries>

المفوض السامي إلى أن الخطاب والأعمال التحريضية ضد المسلمين وكراهية الإسلام ومعاداة السامية، فضلا عن الأفعال والخطابات التي استهدفت المسيحيين - أو الأقليات مثل الأحمديين أو البهائيين أو الأيزيديين - هي مظاهر عدم احترام تام - مسيئة وغير مسؤولة وخاطئة⁽⁴⁰⁾. وأشار إلى أن لجميع الناس حقا متساويا في الإيمان أو عدم الإيمان، وهو حق أساسي بالنسبة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وشدد على أن تقييد أي نوع من الكلام أو التعبير يجب أن يظل استثناء، لا سيما بالنظر إلى أن القوانين التي تحد من الكلام كثيرا ما يُساء استخدامها من قبل من هم في السلطة، بما في ذلك لخنق النقاش بشأن القضايا البالغة الأهمية. وعلاوة على ذلك، يجب صياغة أي قيود وطنية على حرية التعبير بحيث يكون هدفها الوحيد ونتيجتها الوحيدة هما حماية الأفراد، بدلا من حماية العقيدة الدينية من الاستعراض النقدي⁽⁴¹⁾.

37 - وبمناسبة اليوم الدولي لمكافحة كراهية الإسلام (قرار الجمعية العامة 254/76)، لاحظ الأمين العام أنه إلى جانب التمييز الهيكلي والمؤسسي والوصم الشامل للطوائف المسلمة، يعاني المسلمون من الهجمات الشخصية وخطاب الكراهية وجعل المسلمين كبش فداء⁽⁴²⁾. وفي 17 آذار/مارس 2023، شددت نائبة المفوض السامي على أن للقادة السياسيين والدينيين أيضا دورا حاسما في التحدث بحزم ضد التعصب وتوضيح أنه لا يمكن التسامح مع العنف كرد فعل على الاستفزاز⁽⁴³⁾. وعلاوة على ذلك، قدمت أمثلة على التمييز في التوظيف، بما في ذلك أدلة من عدة بلدان أوروبية على أن المرشحين الذين ذكروا صراحة أنهم مسلمون في سيرتهم الذاتية تلقوا دعوات أقل لإجراء مقابلة عمل مقارنة بالمرشحين الآخرين ذوي المؤهلات المتساوية الذين قدموا طلبات توظيف محايدة دينيا⁽⁴⁴⁾. كما تعرضت النساء والفتيات المسلمات للإساءة اللفظية ولسماع ألفاظ نابية وللتخويف الجسدي والتهديد بالقتل في الأماكن العامة، حيث إن 96 في المائة من النساء المسلمات قد أبلغن في إطار أحد الاستقصاءات في أستراليا عن استهدافهن لأنهن يرتدين غطاء الرأس (A/HRC/46/30، الفقرة 49). وعلاوة على ذلك، أشار المفوض السامي إلى حملة العنف الواسعة النطاق والمنهجية التي يشنها جيش ميانمار والتي دفعت أكثر من مليون من مسلمي الروهينغيا إلى ترك ديارهم في ولاية راخين في ميانمار بحثا عن ملجأ في بنغلاديش المجاورة⁽⁴⁵⁾.

38 - وفي 11 تموز/يوليه 2023، سلّطت المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد الضوء على عمل الإجراءات الخاصة لتعزيز النقايم والتعايش وعدم التمييز والمساواة للجميع، مشددة على أنه لا ينبغي أن يتعرض أي شخص للتمييز من قبل أي دولة أو مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص أو شخص على

(40) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2023/07/turk-calls-states-combat-weaponization-religious-differences>

(41) المرجع نفسه.

(42) انظر الرابط <https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2023-03-15/secretary-generals-message-the-international-day-combat-islamophobia-scroll-down-for-french-version>

(43) انظر الرابط <https://media.un.org/en/asset/k17/k175fxqbob?kalturaStartTime=1292>

(44) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Religion/Islamophobia-AntiMuslim/Regional%20Institutions/EuropeanUnion.pdf>

(45) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/en/statements/2022/06/statement-michelle-bachelet-united-nations-high-commissioner-human-rights>

أساس دينه أو معتقده⁽⁴⁶⁾. وشددت أيضا على أنه لا ينبغي استغلال الأديان أو المعتقدات أو أتباعها للتحريض على الكراهية والعنف، مثلا لأغراض انتخابية أو لتحقيق مكاسب سياسية (A/HRC/40/58، المرفق الثاني، الالتزام العاشر).

كاف - تشجيع تمثيل الأفراد ومشاركتهم الهادفة، بغض النظر عن دينهم أو معتقداتهم، في جميع قطاعات المجتمع⁽⁴⁷⁾

39 - في كانون الأول/ديسمبر 2022، عقدت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات مؤتمر قمة مختلطا في جامعة السلام في سان خوسيه. وأوصى مؤتمر القمة في وثيقته الختامية بدعم الإدماج والمشاركة المنهجيين للأقليات، بما يشمل الجهات الفاعلة الدينية والمدافعين عن حقوق الأقليات، في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وأوصى مؤتمر القمة أيضا بوضع وتنفيذ تدريب لموظفي الأمم المتحدة المعنيين على حقوق الأقليات والتعلم من الأقران مع استخدام المجتمعات المحلية مجموعة أدوات الإيمان من أجل الحقوق (#Faith4Rights)، لتعزيز فهم الاحتياجات المحددة للأقليات ومساهماتها الإيجابية وظروفها، ولا سيما في حالات النزاع⁽⁴⁸⁾. وفي كانون الثاني/يناير 2023، شارك أكثر من 100 من موظفي الأمم المتحدة في ندوة عبر الإنترنت بشأن حرية التعبير في العصر الرقمي وإطار الإيمان من أجل الحقوق، مع متحدثين من كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة واليونسكو والمفوضية السامية لحقوق الإنسان و "المادة 19". وفي آذار/مارس 2023، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان جلسة تعلم بين الأقران مع الموظفين في جنيف والوجود الميداني، والمقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات والزلاء الحاليين والسابقين من الأقليات، الذين تبادلوا الخبرات بشأن التعامل مع الأقليات الدينية أو العقائدية من خلال نهج الإيمان من أجل الحقوق.

40 - وأشارت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى أنها، بناء على طلب الأحزاب السياسية في إقليم كردستان بالعراق، واصلت تقديم المساعدة في تقييم آراء طوائف الأقليات بشأن مسألة تمثيلها البرلماني. وفي 12 شباط/فبراير 2023، عمل نائب الممثل الخاص للأمين العام في العراق مع مجموعة من ممثلي الأقليات في أربيل بشأن القضايا المتعلقة بتعيين وتخصيص المقاعد المكونة للانتخابات البرلمانية الإقليمية المقبلة.

41 - وأوصى المنتدى المعني بقضايا الأقليات، في دورته الخامسة عشرة، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر 2022، بأن تعتمد الدول والأمم المتحدة، من خلال الجمعية العامة، قرارا بإنشاء محفل دائم للأقليات كآلية استشارية للأقليات القومية أو الإثنية والأقليات الدينية واللغوية وغيرها من أصحاب المصلحة كمنبر تستند إليه حماية حقوق الأقليات في جميع أنحاء العالم وتعزيزها (A/HRC/52/71، الفقرات 60-61 و 65).

(46) انظر الرابط https://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/HRCDocuments/68/OTH/OTH_3422_87_7443af2c_3697_415c_8e37_14c2e95996a7.docx

(47) قرار الجمعية العامة 225/77، الفقرة 8 (ج).

(48) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/minorities/un-network/outcome-document-7-december-2022-un-network-racial-disc-protection-minorities-times-crisis-summit.pdf>

الصفحتان 5 و 6.

42 - وفي كانون الثاني/يناير 2023، دعا المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات الدول والأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان إلى تعزيز المنتدى المعني بقضايا الأقليات عن طريق زيادة عدد الأيام التي يجتمع فيها وتمويل عملياته، فضلا عن دعم تنظيم المنتديات الإقليمية (A/HRC/52/27، الفقرة 72). وعلاوة على ذلك، حث المقرر الخاص الأمم المتحدة على تعميم وإدماج مجموعة أدوات #Faith4Rights وإدراجها في تدريب موظفي الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، ولا سيما في عملها على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، ولاحظ أن نماذجها التدريبية تشير مرارا إلى استراتيجيات تهدف إلى تعزيز التسامح وإدماج الأقليات الدينية وحماية حقوقها (المرجع نفسه، الفقرتان 33 و 73).

43 - ولاحظت المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد في تقريرها لعام 2023 إلى مجلس حقوق الإنسان أن المنظمات المتعددة الأطراف والدول كثيرا ما تحد من أولئك الذين تدعوهم كممثلين للطوائف الدينية أو العقائدية في المحافل الدولية والمشاورات الوطنية والحوارات والمناسبات الاحتفالية. وعلى الرغم من أن الحاجة إلى إبقاء الأرقام قابلة للإدارة أمر مفهوم، فقد أشارت إلى أن من الوجب توخي الحذر حتى لا يؤثر التمييز على القرارات المتعلقة بالإدماج والاستبعاد. ففي بعض الأحيان، توجه الدعوات إلى ممثلي الديانات أو الطوائف الدينية الأكبر عددا أو الأكثر استقرارا أو الأكثر أهمية من الناحية السياسية أو الاقتصادية، حتى وإن كان الأساس المنطقي المقدم مختلفا. وشددت المقررة الخاصة على أن مشاركة ممثلي الأديان أو النظم العقائدية والزعماء الدينيين والمجتمعات المحلية يجب أن تتم بطريقة شاملة تراعي عدم التمييز (A/HRC/52/38، الفقرة 46).

لام - بذل الجهود لمكافحة التنميط الديني⁽⁴⁹⁾

44 - خلال الدورة الحادية والأربعين للفرق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تكرت مملكة هولندا أنها تسعى بهمة ونشاط لمكافحة التصنيف الإثني ووضعت إطارا تشغيليا لإجراءات التوقيف والتفتيش المهنية يُحدّد معيار الموضوعية المهني الذي يجب أن تلتزم به الشرطة (A/HRC/52/16، الفقرة 85). ورحبت بن تنفيذ برنامج "الشرطة للجميع" الرامي إلى مكافحة التصنيف الإثني في مملكة هولندا (المرجع نفسه، الفقرة 52). وأيدت مملكة هولندا، استجابة لاستعراضها الدوري الشامل الرابع، التوصية الداعية إلى زيادة الجهود الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري والتصنيف العنصري، فضلا عن التوصية بضمان الضمانات والرقابة القضائية في صنع القرار من جانب السلطات العامة لمنع التحيز والتمييز، بما في ذلك التصنيف العرقي من خلال استخدام نظم شبه آلية (المرجع نفسه، الفقرتان 61-147 و 66-147؛ وانظر أيضا A/HRC/52/16/Add.1، الفقرة 1). وعلاوة على ذلك، أحاطت مملكة هولندا علما بالتوصية الداعية إلى اتخاذ التدابير المناسبة لمنع ممارسة الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين للتصنيف العنصري أو الإثني أو الديني، ومكافحة الهجمات بدافع الكراهية، وخطاب الكراهية، والتحريض على التمييز أو العنف لأسباب عرقية أو إثنية أو دينية (A/HRC/52/16، الفقرة 147-62؛ وانظر أيضا A/HRC/52/16/Add.1، الفقرة 2).

(49) قرار الجمعية العامة 225/77، الفقرة 8 (د)، التي تفهم التنميط الديني على أنه استخدام السلطات المعنية بإنفاذ القانون للدين بشكل بغض كأساس لإجراء الاستجابات وعمليات التفتيش وغيرها من إجراءات التحري.

ميم - اعتماد تدابير وسياسات لتعزيز الاحترام التام لأماكن العبادة والمواقع الدينية والمقابر والمزارات وحمايتها⁽⁵⁰⁾

45 - واصل الممثل السامي لتحالف الأمم المتحدة للحضارات قيادة تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية، التي تستند إلى المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما واصل التحالف الترويج للدعوة العالمية للعمل من أجل العبادة الآمنة على قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة به وموقعه الإلكتروني المخصص⁽⁵¹⁾. وحقق الوسم #forSafeWorship 1,4 مليون وصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي في عام 2022، ويعرض موقع الحملة مقاطع فيديو عن أماكن العبادة في إسبانيا، أفغانستان، إندونيسيا، أوغندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بنغلاديش، العراق، الفلبين، كوبا، كينيا، مصر، المغرب، المملكة المتحدة، نيبال، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية. ومن خلال الاطلاع على هذه القصص، تسلط الحملة الضوء على عالمية أماكن العبادة والأهمية الثقافية والتاريخية الفريدة للمواقع الدينية في جميع أنحاء العالم، وتسعى إلى إلهام المزيد من الاحترام والتقدير للمواقع وتشجيع المجتمعات على العمل معاً لحماية أماكن العبادة والمصلين من الأذى.

46 - وفي أيلول/سبتمبر 2022، في إطار البرنامج العالمي لمكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف المعرضة للخطر، أطلقت وحدة "حماية الأهداف الدينية من التهديدات الإرهابية" من قبل العديد من كيانات الأمم المتحدة⁽⁵²⁾. وتستكشف الوحدة، بعد تقديم لمحة عامة عن التهديدات ونقاط الضعف الرئيسية المتعلقة بالإرهاب التي تؤثر على المواقع الدينية، الدور المحدد الذي ينبغي أن يؤديه الأفراد في بيئة أمنية معقدة ومتقلبة في كثير من الأحيان. وهي تتضمن مجموعة مختارة من دراسات الحالات الفردية التي توضح كيف أن الحكومات، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ومشغلي المواقع الدينية، ومنظمات المجتمع المدني، قد وضعوا موضع التنفيذ المبادئ الرئيسية المتصلة بالأمن، بما في ذلك التوصيات المعتمدة دولياً.

47 - وفي تقرير عام 2022 المقدم إلى الجمعية العامة، بدأ المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد محادثة نقدية بشأن العقوبات والفرص التي تواجه حرية الشعوب الأصلية في الدين أو المعتقد (A/77/514). ويرى الخبراء أن مصطلح "الأماكن المقدسة" حسب المادة 6 (أ) من الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد (أي حرية "إقامة وصيانة أماكن العبادة") تنطبق فيما يبدو على الهياكل المنشأة، لكن الحماية يجب أن يوسع نطاقها ليشمل الأراضي التقليدية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من روحانية الشعوب الأصلية (المرجع نفسه، الفقرة 18). وأوصى المقرر الخاص بأن تستعرض الدول وتتقح بانتظام أطرها القانونية وسياساتية من أجل معالجة التمييز والقيود غير المبررة على المظاهر الروحية، والعقوبات التي تعيق الشعوب الأصلية عن الوصول إلى أراضيها واستخدامها (المرجع نفسه، الفقرة 86 (أ)).

(50) قرار الجمعية العامة 225/77، الفقرة 9.

(51) انظر الرابط <https://www.forsafeworship.org>.

(52) تحالف الأمم المتحدة للحضارات، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. انظر الرابط <https://www.unaoc.org/2022/09/remarks-unoc-launch-of-5-thematic-modules-to-protect-vulnerable-targets-against-terrorist-threats>.

نون - تشجيع إقامة حوار عالمي لتعزيز ثقافة قوامها التسامح والسلام على جميع المستويات، استناداً إلى احترام حقوق الإنسان وتنوع الأديان والمعتقدات⁽⁵³⁾

48 - واصل المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية الاستجابة لعدة طلبات من كيانات ميدانية تابعة للأمم المتحدة للحصول على الدعم في وضع خطط عمل محددة السياق بشأن خطاب الكراهية. وتماشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية، بدأ المكتب أيضاً في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن التصدي لخطاب الكراهية ومكافحته.

49 - ولاحظت جامعة السلام أن برنامج الماجستير في دراسات الدين والثقافة والسلام، الذي شاركت في رعايته رابطة العالم الإسلامي، وجامعة لاتران البابوية، والمؤتمر اليهودي العالمي، تضمن دورات دراسية عن تعزيز حرية الدين أو المعتقد وعن مكافحة خطاب الكراهية. وفي عام 2023، نظمت الجامعة دورات تدريبية لدبلوماسيين من أرمينيا وموريتانيا وكذلك طلاب من جامعة Abat Oliba CEU، بما في ذلك جلسات التعلم من الأقران بشأن الإيمان من أجل الحقوق التي يسرتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان. كما نظر كتابان نشرتهما جامعة السلام في عام 2022 بعنوان "تعددية الأطراف وحقوق الإنسان والدبلوماسية: منظور عالمي"⁽⁵⁴⁾ و "قطعة مفقودة من أجل السلام: الجمع بين الحق في السلام وحرية الاستئناف الضميري من الخدمة العسكرية"⁽⁵⁵⁾ في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بشأن مكافحة التعصب والقولية النمطية السلبية، والوصم والتمييز والتحرير على العنف، وممارسة العنف ضد الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد.

ثالثاً - الاستنتاجات والملاحظات

50 - لا يزال الأفراد والمجموعات في جميع أنحاء العالم يواجهون التعصب والتمييز والعنف على أساس الدين أو المعتقد، ولا يزال خطاب الكراهية، سواء عبر الإنترنت أو خارجه، يؤجج العنف ضد أفراد المجتمع الضعفاء، بما يشمل الأقليات الدينية أو العقائدية. ويكرر الأمين العام دعوته إلى بذل المزيد من الجهد لدعم الضحايا ودراسة الظروف التي تدفع إلى التعصب والكراهية⁽⁵⁶⁾. ويمكن الاستعانة في معالجة هذه القضايا المعقدة والملحة بما أتخذ من مبادرات مثل دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان⁽⁵⁷⁾ واستراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية.

(53) قرار الجمعية العامة 225/77، الفقرة 10.

(54) David Fernandez Puyana, ed., *Multilateralism, Human Rights and Diplomacy: a Global Perspective* (Muslim World League and University for Peace, 2022).

(55) Michael Wiener and David Fernandez Puyana, eds., *A Missing Piece for Peace: Bringing Together the Right to Peace and Freedom of Conscientious Objection to Military Service* (UPEACE Press, San José, 2022).

(56) انظر الرابط <https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2022-08-22/secretary-generals-message-the-international-day-commemorating-the-victims-of-acts-of-violence-based-religion-or-belief-scroll-down-for-french-version>

(57) انظر الرابط https://www.un.org/sites/www.un.org/files/atoms/files/The_Highest_Aspiration_A_Call_To_Action_For_Human_Right_English.pdf

51 - وكما هو مبين في هذا التقرير، اتخذت بعض الدول الأعضاء عدة تدابير لمكافحة التعصب والقولب النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريرض على العنف وممارسته ضد الأشخاص القائمين على أساس الدين أو المعتقد. وقد سلّمت الجمعية العامة أيضا مرارا وتكرارا بالمساهمة القيّمة التي يقدمها الأشخاص من جميع الأديان أو المعتقدات إلى البشرية والمساهمة التي يمكن أن يقدمها الحوار بين المجموعات الدينية في زيادة الوعي بالقيم المشتركة بين جميع البشر وتحسين فهمها. ويبدل الزعماء الدينيون والجهات الفاعلة الدينية في جميع أنحاء العالم جهودا مشتركة لتعزيز الحوار بين الأديان والعمل المتعدد الأديان.

52 - ومع ذلك، لا يزال أفراد الأقليات الدينية أو العقائدية يتعرضون للتمييز والتأثير سلبا بسبب دينهم أو معتقدهم. ويحث الأمين العام جميع الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها، بدعم من كيانات الأمم المتحدة، لضمان الحماية المتساوية للجميع من التمييز باعتماد قوانين شاملة لمكافحة التمييز وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

53 - وكما ذكر في التقارير السابقة⁽⁵⁸⁾، تعاني النساء والفتيات من تمييز على أساس كل من نوع الجنس والدين أو المعتقد، ومن المهم النظر في تأثرهن بمشاكل من قبيل التصنيف الديني. وتشجع الدول على ان تدرج في تقاريرها المقبلة إشارات أخرى الى البعد الجنساني للتمييز على أساس الدين أو المعتقد والخطوات المتخذة لتنفيذ الإجراءات المبيّنة في قرار الجمعية العامة 77/225 فيما يتعلق بالنساء والفتيات. وينبغي أن تستند أي جهود ذات صلة إلى تحليل جنساني للأسباب الكامنة وراء التعصب وآثاره، ومن ثم ينبغي أن تكون الاستجابات دقيقة وفقا لذلك. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتجارب وسرديات وفاعلية الأفراد والجماعات الذين يواجهون تمييزا متعدد الجوانب يقوم على عدة أسباب، مثل الأصل الإثني أو الوضع من حيث الهجرة أو الجنس أو الدين أو المعتقد⁽⁵⁹⁾.

54 - وينبغي للدول وأصحاب المصلحة الآخرين تعزيز فهمهم وتطبيقهم لخطّة عمل الرباط واختبار عتبة الرباط⁽⁶⁰⁾ باعتبارهما موردين أساسيين لتوضيح نطاق التعبير الذي ينتهك قانون حقوق الإنسان. فحرية التعبير هي أساس كل مجتمع حر وديمقراطي. ومع ذلك، فإن الدعوة إلى الكراهية الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف هي أحد الاستثناءات التي يجب أن يحظر فيها القانون حرية التعبير.

55 - وفي هذا السياق، هناك قضيتان متزامنتان تتطلبان اهتماما عاجلا، لأن كليهما تُستخدمان لإسكات الناس واضطهادهم⁽⁶¹⁾. فمن ناحية، كثيرا ما لا تتم المقاضاة في الحالات التي تصل إلى مستوى التحريض المحظور على التمييز أو العداوة أو العنف، ولا سيما عندما تُستهدف الفئات المهمشة. ومن الناحية الأخرى، استخدمت القوانين الوطنية الغامضة بشأن خطاب الكراهية للقمع غير الصحيح لما يُعتبر

(58) A/76/164، الفقرة 77؛ و A/75/369، الفقرة 96؛ و A/74/229، الفقرة 88.

(59) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/minorities/30th-anniversary/2022-09-22/GuidanceNoteonIntersectionality.pdf>، ص 3.

(60) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/ar/freedom-of-expression>.

(61) A/HRC/22/17/Add.4، التذييل، الفقرة 14؛ وانظر أيضا الرابط <https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2023/06/un-human-rights-chief-hate-speech-has-no-place-our-world>.

أنه معارضة وانشقاق وانتقاد. وتواجه الأقليات والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان ضعفا مضاعفا بسبب الإفلات من العقاب على التحريض على الكراهية والقوانين الوطنية الفضفاضة. وتتفاقم هذه المشاكل في السياقات الانتخابية.

56 - وشيطة الآخر، وازدراء التنوع، وتجاهل حقوق الإنسان، ليست تحديات جديدة؛ لكن الجديد هو سرعة وانتشار خطاب الكراهية على الإنترنت⁽⁶²⁾. ويكرر الأمين العام دعوته إلى وجود حواجز حماية أقوى، ومسؤوليات أوضح، وشفافية أكبر في العالم الرقمي⁽⁶³⁾. وسيساعد إدراج حواجز حماية حقوق الإنسان على ضمان أن يكون الفضاء الإلكتروني مفتوحا ومجانيا وآمنا وشاملا. ويجب على الحكومات والهيئات التنظيمية وشركات التكنولوجيا ووسائل الإعلام التصدي لخطاب الكراهية مع الاحترام الكامل لحرية الرأي والتعبير. وتوفر المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وخطة عمل الرباط، وإطار "الإيمان من أجل الحقوق" ومجموعة أدواته، فضلا عن التعليقات العامة والتوصيات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وتوصيات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، إرشادات واضحة لمعالجة هذه القضايا (A/77/487، الفقرة 61).

57 - ومن المهم ترسيخ استراتيجيات مكافحة خطاب الكراهية في فهم عميق للسياق المحلي. فالإصلاحات التقنية والخوارزميات وحدها لن تكفي. ومن أجل تحقيق تقدم مستدام، من اللازم أن يبني جميع أصحاب المصلحة الثقة من خلال معالجة المظالم الأوسع نطاقا حول الإقصاء والتمييز وضمان أن يكون للطوائف المختلفة رأي في تشكيل مستقبلها على جميع المستويات.

58 - ويجب أن تشعر كل طائفة، وكل أقلية، بأن هويتها تحظى بالاحترام وأن بإمكانها المشاركة الكاملة في المجتمع ككل⁽⁶⁴⁾. فالتنوع البشري ليس تهديدا، بل هو أحد الأصول. ويجب أن نقدر ثراء اختلافاتنا، وأن نتمسك بإنسانيتنا وكرامتنا المشتركة.

59 - وينبغي تعزيز الوثام والاحترام المتبادل بين الأديان، لصالح جميع الطوائف. وينبغي مواصلة التشجيع على تبادل الدروس المستفادة والممارسات الواعدة، بما في ذلك من خلال إطار الإيمان من أجل الحقوق. وللقادة السياسيين والدينيين دور حاسم بشكل خاص في التحدث بوضوح وحزم وعلى الفور ضد عدم الاحترام والتعصب - ليس فقط ضد مجتمعاتهم، ولكن ضد أي مجموعة تتعرض للهجوم. وينبغي لهم أيضا أن يوضحوا أن العنف لا يمكن تبريره باستفزاز مسبق، سواء كان حقيقيا أو متصورا⁽⁶⁵⁾.

60 - ومبادرات التثقيف، وحملات الخطاب الإيجابي، والبحوث الرامية إلى فهم الأسباب الجذرية ومعالجتها، والجهود الرامية إلى تعزيز الإدماج والمساواة في الحقوق، تؤدي جميعها دورا هاما. وقد يعزز

(62) انظر الرابط <https://press.un.org/en/2023/sgsm21838.doc.htm>

(63) انظر الرابط <https://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2023-04-14/secretary-generals-remarks-the-international-day-of-reflection-the-1994-genocide-against-the-tutsi-rwanda-%E2%80%9329th-anniversary>

(64) انظر الرابط https://www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/The_Highest_Aspiration_A_Call_To_Action_For_Human_Right_English.pdf، ص 3.

(65) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/ar/statements-and-speeches/2023/07/turk-calls-states-combat-weaponization-religious-differences>

التعلم من الأقران والتوعية الاحترام والتفاهم بين الأفراد والمجتمعات عبر الأديان والمعتقدات، مع الحفاظ على كرامة الجميع.

61 - ويلزم إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الإجراءات الواردة في قرار الجمعية العامة 225/77 وسيطلب هذا التقدم مشاركة متسقة من جانب الدول، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكيانات الأمم المتحدة، والخبراء المستقلين، وشركات التكنولوجيا، والمجتمع المدني، بما يشمل الجهات الفاعلة الدينية.